

جامعة الجزائر ابن خلدون - تيارت -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس السياسات الاقتصادية في الجزائر

المستوى سنة ثالثة ليسانس علوم سياسية

2020-2019

الدكتور: سعيد توفيق

عنوان المحاضرة

سياسة برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

تمهيد :

قبل التطرق في هذه المحاضرة ، يجب الانتباه إلى أن هذه المرحلة التاريخية تعتبر الأصعب في تاريخ الجزائر لاعتبارات عديدة ، ولعل من أهمها ما يتعلق بالمستوى العالمي بحيث تغيرت موازين القوى ، وبالتالي كان من العسير على الدول التوقيع بين الأقطاب إلى انتهت مع نهاية 1990 ، أضف إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر التي ورثت رغما عن ذلك بنية اقتصادية صعبة جدا ، وعليه سوف نتناول العناصر التقنية التي مثلت خيارات التمشي مع تلك المرحلة ، وذلك على النحو الآتي :

1/ - مفهوم ودلالات الاستقرار :

ظهر برنامج الاستقرار في الفترة المحددة 1994-1995 وبرنامج اضطرت له الحكومة بعد نكسات تراجع أسعار النفط بحيث وصل سعر البرميل إلى 14 دولار 1994 ، وهي الفترة التي كان فيها ثقل المديونية التي كانت تتسارع في اتجاه معاكس تماما للوعاء الاقتصادي الجزائري ، بحيث كان من مؤشرات هاته المرحلة العجز المالي للمؤسسات وارتفاع رهيب للتضخم بنسبة 30 بالمئة ، وفي ظل غياب مخارج اقتصادية ممكنة اضطرت الدولة لإبرام

الاتفاق والصيغة مع صندوق النقد الدولي 1994-1994 وهو ما تعلق بالاستقرار الاقتصادي . كبدل لا عنى عنه للحد من نزيف الإنفاق في ظل سيطرة القطاعات غير المنتجة ، وتراجع وتيرة الإنتاج المحلي للمؤسسات الوطنية إلى فقدت الكثير من معالمها

2/ مفهوم التعديل الهيكلي :

لقد كان التعديل الهيكلي خيارا تقنيا مفروضا بفعل العوامل الكثيرة التي فرضت نفسها كواقع اقتصادي مريع ، ولذلك السير في هذا الاتجاه مرتكزا على جملة من المقومات الأساسية في المرحلة الممتدة من 1995 إلى غاية 1998 ، كان لزاما وفي إطار فرضيات صندوق النقد الولي وكذا البنك الدولي تطبيق جملة من الإجراءات التي كان من شأنها بحسب وجهة نظر البنك الدولي تعزيز الإصلاحات الاقتصادية ، من خلال الحد من فاتورة الطلب الاجتماعي ، بل من وجهة النظر تلك ضرورة إعادة النظر في مفهوم الاجتماعي ، أضف إلى العمل على ضمان التوازن بين البنيات الاقتصادية الكلية ، لقد عمل التعديل الهيكلي بالأساس على توجيه الدعم بما يضمن جلب العملة الأجنبية و تقليص فجوة العجز الخارجي الذي شهد منذ 1989 ارتفاعا متسارعا قلص من فرص تقوية وتعزيز نسب النمو بما يضمن فعلا ويعبر على تطور القطاعات المنتجة التي عرفت حالة ركود لم يسبق لها مثيل خاصة الصناعة والزراعة ، بل أن مقاديرا كثيرة فقدت مقارنة بنسب كانت مسجلة في سنين خلت من عمر اقتصاد البلاد ، ومن أجل فهم أسباب اللجوء إلى محور التعديل الهيكلي كبدل تقني تنظيمي في تلك الفترة سوف نحاول في هذه المحاضر توضيح أسباب هذا التوجه ، وهذا ما يتوضح من خلال العنصر الآتي:

3/ مبرر الاختيار :

إذا أردنا فهم مبررات الاختيار يمكن القول أن جذور الأزمة ترتبط بسنة 1986 ، وهي البداية الفعلية التي كشفت حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني خارج السعر الممكن للبرميل ، وعليه يمكن تقسيم مبررات الاختيار إلى مستويين ، مثلت كلها محطات حرجة جدا في تاريخ الاقتصاد الوطني وسوف نحاول شرح ذلك على النحو الآتي :

أ/- المستوى الدولي:

لقد كان الفترة الممتدة من 1995 إلى حدود 1999 . مرحلة تشكل لموازين قوى جديدة بحيث ظهرت قوى اقتصادية جديد ، وبات واضحا لدى أغلب الخبراء بحسب شبكة العلاقات الاقتصادية المشكلة لحقيقة ميدان التجارة الخارجية ، تصنيفات جديدة حددت العالم اقتصاديا تبعا لمؤشرات محددة ، من ذلك نهاية مفهوم العالم الثالث وإحلال محله مفهوم جديد وهو العالم الناشئ le monde émergeant ، مع بروز قوة شرق اسيافوية جديدة عرفت باسم التنتين الخمس وأخيرا الدول السبع المعروفة ، في ظل هذا الوضع سيكون صعبا على الدول المستقلة حديثا ، أن تحدد لنفسها خيار استراتيجي للتوقع ، باعتبار حدة التنافس على ميزان التجارة الخارجية واحتواء السوق الدولية ، ولعل الظروف الأمنية وضعف التجارب الديمقراطية عقدت الأوضاع أكثر باعتبار حجم النفقات وصعوبة خلق أرضية استثمار مقبولة بما يمكن أن يدعم ولو بمقدار ضئيل نسبة النمو للاقتصاد الوطني .

ب/ الأزمة الاقتصادية :

من الطبيعي في تاريخ الدول عبر التاريخ الاقتصادي المرور بأزمات ، ولكن المقلق عندما تكون الأزمة بالنسبة للدول المستقلة حديثا التي لا تحتفظ على مستوى تجاربها بالخبرات الكافية لمعالجة الأمور والتكيف مع أنصاف الحلول ، لقد كانت بواكير الأزمة منذ 1986 بحيث انخفض سعر البرميل إلى 10 دولار للبرميل ، ويبدو أن تحليل هذه اللحظة سوف يكشف حقيقة التجربة الاقتصادية في الجزائر التي بدأت بتبني مشروع الصناعات المصنعة وفقا لأنموذج النمو المتوازن المستوحى من أعمال المفكر الاقتصادي الكبير جيرار ديستان ديبرنيس ، لقد كشفت تلك اللحظة إذن نسبة نمو مرعبة جدا قدرت ب 0.6. وهي نسبة ضئيلة ومقلقة لما لها من تمثلات اجتماعية وأخرى اقتصادية ولعل من أهمها تراجع نسبة الاستثمار إلى حدود 4 بالمئة ، لقد استمر هذا الوضع إلى غاية 1989 بحيث وصلت نسبة نمو القطاع الصناعي خارج نطاق المحروقات إلى -2 بالمائة تقريبا . ولعل هذا الوضع الخطير عجل بالإصلاحات الاقتصادية لسنة 1989، والتي حاولت الانفتاح مع منح الأولوية للقطاع الخاص وضمان أمن ملكية المؤسسات الإستراتيجية للدولة ، غير أنه وباختصار لم تكن تلك الإصلاحات حولا مستدامة تضمن تجاوزا للآزمة الاقتصادية بما يتيح تقويما للمسار السياسي والاقتصادي ، ذلك أن أرضية الرشاد الاقتصادي لتنمين القطاع الخاص لم تكن متوفرة ، وبخاصة ماتعلق بالقطاع الزراعي ، أضف إلى مرجعيات الكلاسيكية في عمليات التسيير

البنكي للعمليات الاقتصادية التي يقتضيها القطاع الخاص ، وغيرها من المشاكل التي سوف تلازم تلك التجربة ، التي عجلت بحتمية إيجاد المخارج البديلة ، تلك المخارج المتمثلة على صعوبتها وقسوتها في التعديل الهيكلي ، وهو ما سنحاول التعرف عليه من خلال العنصر الآتي :

4/ ميكانيزمات التعديل الهيكلي :

لا بد من الانتباه إلى أن التعديل الهيكلي كان بمثابة الضريبة التي سوف يعيشها المجتمع برمته في سبيل إيجاد المخرج الاقتصادي ، ولعل هذه السياسة الاقتصادية على مرارات تطبيقها كانت في تلك المرحلة الحل الأوحـد لكسب رهان عدم تضخم الأمور وتفاقمها ويمكن تلخيص ميكانيزمات التعديل كمايلي :

أ/ سياسة نظام الموازنة :

تقوم سياسة الموازنة في المقام الأول على تقنين وترشيد الطلب الكلي ومنه التوجه نحو تقليص فجوة العجز لخفض معدلات التضخم بما يضمن سيرورة الحركة الاقتصادية والدورة المالية الكبرى ، بمعنى أفصح توقيف نمو الكتلة النقدية ، ولتجسيد ذلك يفرض صندوق النقد الدولي التوجه نحو تخفيض الإنفاق العام على الاستهلاك وكذا الاستثمار أضف إلى رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع وتجنب قدر الإمكان الاستثمار في القطاعات غير المنتجة ، مع إعادة رسم وهندسة الإيرادات الضريبية بما يتلاءم ، من جهة أخرى الإسراع في خصصة المؤسسات العمومية .

خلاصة :

لم يكن يسيرا على الدولة والمجتمع في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر تطبيق تلك السياسة الاقتصادية ، والتي كان من أهم تمثلاتها تسريح العمال ، وتراجع قيمة الدينار الجزائري ، وتراجع نمو الطبقة الوسطى ، يبدو أن هذه المرحلة كانت مرحلة الإنقاذ المحتم في اتجاه إيجاد المخارج الممكنة في فضاء عالمي تحكمه قواعد سوق رأسمالية كبرى ، وهو ما أدى بالدولة الوطنية إلى اعتماد سياسة نقدية والتي سوف نتطرق إليها في المحاضرة اللاحقة .

مراجع المحاضرة:

- د.عجة الجيلالي – التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص – دار الخلدونية ، الجزائر ط1. 2007
2. صالح صالحي : المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، دار الخلدونية للنشر، الجزائر 1999.